الملف

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

جمعيّة "لادي": خروقات متكرّرة إشكالات ودفع رشى انتخابية

في ظل ظروف سياسية واقتصادية دقيقة، تمكن لبنان من انجاز الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها على الرغم من التحديات. شكل هذا الاستحقاق محطة مفصلية اكدت من خلالها الدولة قدرتها على احترام مواعيدها الدستورية وادارة العملية الانتخابية بكفاية

يسجل لوزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار نجاح ملحوظ في ادارة المحطات الانتخابية، حيث جاء الاداء على اعلى مستوى من المهنية والفعالية، اداريا وامنيا ولوجستيا. هذا الانجاز الذي لم يجر في لبنان منذ تسعة اعوام شكل علامة فارقة في مسار الاستحقاقات الدستورية، على الرغم من تسجيل اشكاليات لم تتجاوز الاطر العادية، في معظم البلديات البالغ عددها 1065، حيث كان يدار حوالى 10 في المئة منها من القائمقام او المحافظ بسبب فقدان نصف اعضائها جراء الاستقالة او الوفاة.

■ كيف يتم توزيع المراقبين في جمعية "لادي" ودورهم في العملية الانتخابية؟

□ تعمل الجمعية على توزيع المراقبين وفق قواعد محددة تضمن تغطية شاملة وفعالة لكل مراحل العملية الانتخابية، ويضم فريقها اكثر من الف مراقب ومراقبة، يتوزعون بين فرق ثابتة واخرى متجولة، ويتمحور دورهم ضمن الاطار القانوني المعمول به، ويقتصر عملهم على مراقبة مدى التزام المعنيين بالشأن الانتخابي بالمعايير الديموقراطية المتعارف عليها. يبدأ المراقبون عملهم منذ اعلان دعوة الهيئات الناخبة، ويركزون على رصد كل التحضيرات على مستوى القائمقاميات، مع التأكد من التزام المرشحين القوانين والاجراءات المعمول بها. وهناك مراقبون خلال النهار الانتخابي يتابعون سير الاقتراع وعمليات فرز الاصوات. هذه الاليات ضرورية لضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها.

■ ما هي ابرز المشاهدات العامة التي وثقها مراقبو الجمعية؟ وكيف تقيمين اجراء هذا الاستحقاق البلدي والاختياري في موعده رغم الظروف التي احاطت به؟

□ يمكن الحديث عن عدد من الايجابيات في هذه الانتخابات، بدءا من النجاح في اجراء الاستحقاق في موعده رغم كل الظروف المحيطة به، وكل الشكوك حول تأجيل الانتخابات، وصولا الى استجابة وزارة الداخلية السريعة للشكاوى. لا بد من الاشارة الى السياق العام الذي جاءت فيه هذه الانتخابات، وهو سياق استثنائي ودقيق، مما يعزز من اهميتها. فهي الاولى منذ تسع سنوات، بعد ثلاثة تمديدات متتالية للمجالس البلدية والاختيارية، كما انها تجرى للمرة الاولى، منذ بدء الانهيار الاقتصادي في العام 2019 الذي اضعف قدرات البلديات وفاقم الازمات المعيشية والخدماتية في مختلف المناطق اللبنانية. كما جاءت هذه الانتخابات في ظل ظروف سياسية وامنية معقدة، بفعل تداعيات الحرب الاسرائيلية الاخيرة على لبنان واستمرار الاعتداءات على بعض مناطقه، الى جانب تصاعد الخطاب الطائفي خلال الحملات الانتخابية. كذلك احاطت اجواء من الضبابية بهذه العملية الانتخابية حتى اللحظات الاخيرة مع استمرار الشكوك في إمكان اجرائها ضمن المهلة الدستورية، مما انعكس تفاوتا في الحماسة الشعبية للمشاركة بين منطقة واخرى.

■ ما هي المخالفات التي رصدها مراقبو الجمعية خلال سير العملية الانتخابية؟

□ برزت ثغر اعترت العملية الانتخابية، خصوصا في ما يتعلق بضعف التدريب والتأهيل الذي تلقته هيئات اقلام الاقتراع، وعدم المامها ايضا بالقانون الانتخابي، حيث لاحظت "لادي" غيابا واضحا للمعلومات الدقيقة والتوجيهات الكافية في شأن آلية سير العملية، مما ادى الى ارباك وتأخير في بعض الأقلام. تكررت هذه الاشكالية في مختلف الاقضية، مما يشير الى خلل منهجي يستدعي مراجعة جدية من وزارة الداخلية لآليات تدريب هيئات القلم. كذلك برزت اشكالية على مستوى الاطار القانوني، حيث يطبق قانون الانتخابات النيابية رقم 44/2017، في حين ان معظم بنوده تأتي خارج سياقها الطبيعي في الانتخابات البلدية، مما افضى الى ارباك قانوني واجرائي، لا سيما في ما يخص الصمت الانتخابي. وقد سجلت "لادي" خروقات فاضحة للصمت الانتخابي من قبل العديد من وسائل الاعلام، خصوصا المرئية التي بثت تصريحات لمسؤولين سياسيين وحزبيين خلال يوم الاقتراع، فضلا عن استصراح المرشحين وحتى الناخبين وسؤالهم عن خياراتهم الانتخابية، مما شكل نوعا من الدعاية الانتخابية. ورغم الجدية التي ابدتها وزارة الداخلية، وثقت "لادي" مخالفات تمثلت في خروقات متكررة لسرية الاقتراع. يمكن القول ان الخروقات تزايدت في الجولة الثانية، خصوصا على مستوى سرية الاقتراع والصمت الانتخابي. اضيفت الى هذه الخروقات تحديات امنية، تمثلت في الفوضى والاشكالات المتنقلة بين مراكز الاقتراع، واستدعت تدخل القوى الامنية للمعالجة، وبرزت ايضا عمليات دفع رشى انتخابية وتوقيف بعض المتورطين بها. في الجولة الثالثة، وثقت "لادي" 430 مخالفة تضمنت مشاكل لوجستية، وخرقا للصمت الانتخابي، وحالات لم يدخل الناخبون الى خلف العازل. لم تخل الجولة ايضا من الاشكالات الامنية داخل العديد من مراكز واقلام الاقتراع، مما ادى الى حصول فوضى وتوقف عملية الاقتراع في بعضها، ولم يختلف المشهد في الجولة الرابعة عما سبقه.

■ كيف كان تأثير هذه الثغر على المستوى اللوجستي للعملية الانتخابية؟

□ ادى ضعف التحضير والتدريب لدى هيئات القلم الى تأخير في فتح عدد من الاقلام، في حين كانت لوائح الشطب ناقصة في بعض المراكز، ولم يختم بعض صناديق الاقتراع بالشمع الاحمر، كما سمح احيانا الاقتراع بناء على اخراج قيد فقط.

■ كيف تمت عملية فرز الاصوات؟

□ جرت بشكل جيد، مع تسجيل بعض التأخير في سرايا عاليه وبعبدا وكسروان نتيجة الضغط في تسليم الصناديق، وتأخير مقلق في صدور النتائج في مدينة طرابلس يعود بشكل رئيسي الى عدم تدريب رؤساء هيئات الاقلام واعضائها على اسس العملية الانتخابية، الامر الذي انعكس على الجو العام وادى الى تشكيك بعض المرشحين في نزاهة العملية، وتزامنت مع بعض الحوادث المثيرة للقلق، خصوصا على مستوى اطلاق النار العشوائي.

■ في ظل غياب هيئة الاشراف على الانتخابات، هل تولت جمعيتكم مهام الرقابة لتعويض هذا الفراغ القانوني؟

□ في المبدأ لا يمكن القول ان الجمعية قامت بأداء هذا الدور المنوط بهيئة الاشراف على الانتخابات، وذلك لأن القوانين تنظم آلية عمل هيئة الاشراف بشكل واضح، كما تحدد دور منظمات المجتمع المدني التي تعتبر منظمات غير حكومية وغير ربحية. اما دور جمعية "لادي" فهو يقتصر على الرقابة التي تبدأ قبل العملية الانتخابية، وصولا الى الطعون امام مجلس شورى الدولة. من المهم توضيح ان هيئة الاشراف تمتلك صلاحيات تختلف عن تلك التي تمتلكها جمعية "لادي"، حيث ان الاخيرة تقوم بدور رقابي محدود ضمن اطار عمل منظمات المجتمع المدني.

■ لماذا لم يتم تأليف هيئة الاشراف على الانتخابات؟ هل لأن مهمتها تقتصر على الاستحقاق النيابي فقط؟

□ تتمثل المشكلة الاساسية حاليا في غياب قانون خاص بالبلديات، اذ ان القانون الحالي للبلديات يعتبر ملحقا لقانون الانتخابات النيابية، رغم اختلاف قواعد الانتخابين بشكل جوهري. ظهرت الاشكالية بشكل كبير مع تعديل قانون الانتخابات النيابية من النظام الاكثري الى النسبي، اذ ان بعض الاحكام النيابية غير قابلة للتطبيق على الانتخابات البلدية، خاصة في ما يتعلق بالانفاق الانتخابي والاعلام والدعاية، نظرا لاختلاف عدد الدوائر الانتخابية بين الاستحقاقين النيابي والبلدي. على سبيل المثال يحتوي قانون الانتخابات النيابية على 15 دائرة انتخابية، بينما في الانتخابات البلدية لدينا 1065 دائرة انتخابية. لذلك لا يمكن تطبيق سقف الانفاق الانتخابي المحدد لدائرة كبيرة في الانتخابات النيابية على دوائر بلدية صغيرة. ينطبق الامر نفسه على ضوابط الاعلام والدعاية الانتخابية والظهور الاعلامي، لذا من الضروري ان يراعي التشريع آلية عمل هيئة الاشراف في اطار قانون البلديات، وليس قانون الانتخابات النيابية. في اختصار، نحن في حاجة الى قانون خاص بالانتخابات البلدية مستقل عن قانون الانتخابات النيابية، انشاء هيئة اشراف مستقلة وخاصة للانتخابات البلدية، منح هذه الهيئة صلاحيات واضحة لمراقبة العملية الانتخابية وضبط آلية الانفاق الانتخابي.

■ ما هي توصيات "لادي" حيال الاستحقاق البلدي؟ وما هي الامور التي يجب التنبه اليها في الاستحقاقات المقبلة؟

□ تتركز التوصيات اولا على ضرورة وضع قانون انتخابي جديد للبلديات يقوم على اساس النظام النسبي، ويعتمد دوائر انتخابية كبرى بدلا من العدد الكبير الحالي الذي يصل الى 1065 دائرة انتخابية على مساحة جغرافية محدودة. لا توجد دولة في العالم تمتلك هذا الكم الهائل من البلديات ضمن مساحة جغرافية مشابهة، مما يطرح تساؤلات حول جدوى هذا التوزيع وتأثيره على التنمية المتوازنة. فكيف يمكن الحديث عن انماء متوازن في ظل وجود بلديات كبرى ذات موارد مالية مهمة مثل بلديات بيروت، صيدا وطرابلس، مقابل بلديات صغيرة لا تتجاوز 9 مقاعد وتفتقر الى الموارد اللازمة؟ الحل يكمن في تجاوز الافكار الطائفية والعائلية الضيقة، والانتقال الى مفهوم المواطن الذي ينتخب برامج تنموية تهدف الى تحقيق الازدهار الشامل، بعيدا من الانقسامات التقليدية التي تعيق التقدم والتنمية.

المديرة التنفيذية للجمعية اللبنانية من اجل دمقراطية الانتخابات "لادي" ديانا البابا.

توصيتنا تتركز على وضع قانون انتخاب جديد على اساس النسبية